# أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة

**د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة
جامعة تلمسان – الجزائر

**ملخص:**

إن الغرض من هذه الورقة هو محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي ، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified OLS)، وهي إحدى الطرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الصادرات، الواردات ، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نماذج قياسية.

**Summary:**

This paper aims to examine the impact of trade openness on economic growth in Algeria during the period 1990-2016. To do this, we considered three indicators that are representative of trade openness: the ratio of exports to GDP; the ratio of imports to GDP; the ratio of total exports and imports to GDP since real GDP per capita is used as an indicator of economic growth; For this, we propose an econometric model that is inspired by the fully modified least-squares method (Fully-Modified OLS). The results obtained show that trade openness has a significantly negative impact on economic growth in Algeria.

**Keywords:** Exports, Imports, Trade openness, Algerian economy, Economic growth, Econometric models .

**مقدمة**

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق السلع والخدمات من و إلى الدولة، و ما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أنها لا تعترض سبيل انسياب السلع و الخدمات داخل الأسواق[1]. كما تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فهي تربط الدول مع بعضها البعض، إذ تساعد على توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، بالإضافة إلى زيادة رفاهية المجتمع عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص توفير المنتوجات، مما يترتب عن ذلك أن التجارة تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي و قدرة الدولة على التصدير و الاستيراد، و انعكاس ذلك كله على رصيدها من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري[2].

لقد أضحت التجارة الخارجية عاملا أساسيا في الاستراتيجية الاقتصادية، فالدولة قد تستخدم سلطاتها في المعاملات التجارية لتحقيق أغراضها السياسية و الاقتصادية، أو تنفيذ أهدافها الاقتصادية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الاحتكارية، و إبقاء ما يلزم من الإنتاج المحلي لحاجة السوق الداخلي، و بالتالي فإن لها خاصية مزدوجة، فهي من ناحية تستجيب للظروف و العوامل الخارجية و من ناحية أخرى تؤدي دورا هاما في الاقتصاد القومي[3].

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية، الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج، حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة أثناء فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات، و ترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان و متطلبات التنمية المتمثلة في الواردات.

وعليه يمكن القول أنه، على أساس النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات النظرية والتطبيقية في هذا الشأن من جهة، وأهمية معدلات الانفتاح المحققة في الجزائر من جهة ثانية، تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها كمايلي: **ما هو أثر النشاط الاقتصادي الوطني على النمو الاقتصـــادي في الجزائر ؟**

و مدى تأثره بالاضطرابات و الأزمات الخارجية في ظل الانفتاح على السوق الخارجي و في طريق الانضمام إلى OMC ؟.

تستند الدراسة إلى الفرضيات التالية:

- تمكن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر من احتلال أحسن المواقع على الصعيد العالمي؛
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؛

## 1. الإطار النظري

### 1.1 أهم الأدبيات السابقة

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي . وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيء وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة حيث تبين الأدبيات المختلفة و خاصة التجريبية منها وجود علاقة سببية كبيرة بين الصادرات و بين معدل النمو الاقتصادي لدرجة لا يمكن الحكم عليها أو حصرها.

فقد قام (DODARO1991) بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية في البلد ( تم التعبير عنها بأنها معدل دخل الفرد وحصته من الناتج القومي الإجمالي) وبين تركيبة الصادرات وكذلك العلاقة بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنه انتقد البنك الدولي لأنه يعتبر أن سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية مع إدراكه للمسألة الجدلية التي أثيرت وأبرزت السؤال التالي –:هل يؤدي التوجه الخارجي إلى أداء اقتصادي أفضل ؟ أو هل يمهد الأداء الاقتصادي المتميز الطريق أمام التوجه الخارجي ؟ من أهم النتائج التي توصل إليها دودارو أن مستوى التنمية يعدّ عاملا مهما جدا لمستوى التصنيع والصادرات وأن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي،[4] و خلال دراسة له سنة 1993 وجد عندما استخدم اختبار السببية ل GRANGER على 87 دولة، بأنه لا يوجد هناك أي دعم للفرضية الكلاسيكية المحدثة التي ترى بوجود العلاقة السببية بين الصادرات و النمو الاقتصادي لأي من الدول في العينة و لكن وجد تلك النتيجة بارزة في 7 دول فقط كانت من الدول الفقيرة جدا و منخفضة الدخل.[5]

وقد شدد(KAVOUSSI 1984) على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لان ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، كذلك وجد أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي[6].

كذلك أجرى ( ROBERT EMERY1967) دراسة للعلاقة بين الصادرات والناتج الإجمالي القومي على خمسين دولة خلال الفترة الواقعة بين الأعوام1953 – 1963 حيث وجد بينهما علاقة قويه وقد وصلت درجة الارتباط بينهما إلى 82 % وبينت الدراسة أن كل زيادة في الصادرات بنسبة 2,5% يترتب عليها زيادة بمعدل 1% في نصيب الفرد من الناتج القومي كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الدولة التي تريد رفع معدلات نموها الاقتصادي، ينبغي أن تعنى باستخدام السياسة التي تحقق انتعاشا لصادراتها.[7]

قام(YAGHMAIAN and REZA 1995) بدراسة مشابهة للدراسة السابقة ، حيث قاما بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية (تم التعبير عنها بأنها مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) ومدى مساهمة عمال هذه الصناعة في الإجمالي العام للعمال) وبين الصادرات والنمو الاقتصادي على نحو 44 دولة افريقية، هذا وقد توصلا إلى النتيجة نفسها التي توصل إليها دودارو و هي أن العلاقة بين الصادرات و النمو في إفريقيا هي ضعيفة جدا و غير جوهرية من الناحية الإحصائية.[8]

كما قام (SERLETIS 1992) بتقصي العلاقة السببية باستخدام اختبار السببية ل GRANGER كذلك بين الصادرات و المستوردات و نمو الناتج القومي لكندا خلال الفترة 1970-1985، وقام باختبار الجذور الوحدية لمتغيرات الدراسة وكذا اختبار التكامل المتزامن، و قد وجد أن الناتج القومي الإجمالي و الصادرات و الواردات ليست مترابطة وقد كان استنتاجه الأساسي أن إستراتيجية تحقيق النمو هو من خلال توسيع الصادرات لزيادة الدخل القومي[9]، و خلال نفس السنة توصل (BAHMANI - OSKOOEE)إلى نتائج غير حاسمة حول العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي و ذلك لحوالي 20 دولة نامية فقد توصلوا في خمسة دول فقط على علاقة ايجابية سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.[10]

و هناك دراسات أخرى كذلك توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي أي أن العلاقة بينهما متبادلة نظرا لعدة عوامل و من هذه الآراء دراسة (MICHAELY1977) التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1950-1973 و أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي و معدل نمو الصادرات الوطنية و نمو الناتج الوطني ككل[11]،و أظهرت نتائج الدراسة أن معامل الارتباط بين هذه المتغيرات 52,3% حسب بيرسون في 23

دولة التي قدر دخلها الفردي سنة 1972 أكثر من 300 دولار،في حين وجد معامل الارتباط لسبيرمان -4 % في 18 دولة ضعيفة الدخل(دخلها الفردي أقل من 300 دولار)، و استنتج الباحث أن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية.[12]

وقام ( BALASSA) بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو في الناتج الإجمالي على إحدى عشرة دولة من الدول النامية خلال الفترة بين (1960-1973)، و بينت النتائج المتحصل عليها على التأثير الواضح و العلاقة الإيجابية وقوية لنمو صادرات الصناعات التحويلية على المدخرات الوطنية و بالتالي النمو الاقتصادي في الفترة الثانية(1966-1973) أحسن من الفترة الأولى (1960-1966) حيث فسر ذلك أن تأثير صادرات الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال الفترة الأولى كان أقل منه في الفترة الثانية؛ كما أنه لاحظ أن زيادة معدل الصادرات بمقدار 1% ستزيد من معدل النمو الاقتصادي بمقدار4%.[13]

من الانتقادات الموجهة إلى هذه الدراسة صغر حجم العينة المستعملة حيث أن هذه الأخيرة تضم دول أداءها التصديري مرتفع مثل كوريا و تايوان و منخفض في كل من الهند و الشيلي، و من أجل معالجة هذه النقائص قام(TYLER 1981) بتوسيع حجم العينة حيث بين من خلال استخدام دالة كوب-دوجلاس للإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن العلاقة بين نمو الاقتصادي و توسع الصادرات على عينة تتكون من 55 دولة نامية خلال الفترة مابين 1960-1977 و أظهرت نتائج التحليل أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات الكلية للدول النامية متوسطة الدخل تساوي 49% حسب بيرسون و 48% حسب سبيرمان، و للدول غير النفطية فإن معامل الارتباط يساوي 55% حسب بيرسون و 50 % حسب سبيرمان، أما النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل 17,5% يساهم بزيادة تقدر بحوالي 1% في الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للدول غير النفطية فإن زيادة مقدارها18,2% تساهم بزيادة النتاج المحلي الإجمالي بنسبة 1% ، و من خلال نتائج الدراسة فقد اقترح على الدول النامية دعم صادراتها بما أنها تساهم بقدر كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي لديها.[14]

و في نفس السياق حاول(FEDER1983) تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام متغير نمو الصادرات و نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية شبه الصناعية خلال الفترة مابين (1964-1973) فتوصل إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني ، كما استنتج أيضا أن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وحدهما وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.[15]

### 2.1. السياسات التجارية الخارجية الجزائرية:

سنقوم في هذا البند بإبراز السياسات التجارية الخارجية الجزائرية التي مرت هي الأخرى بثلاث مراحل رئيسية:

#### 1.2.1. المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963 - 1969)

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم، تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، و من أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها[16] :

***الرقابة على الصرف:** حيث عرفت الجزائر استقرارا في أسعار الصرف خلال هذه الفترة، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر للمرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

* **الرسوم الجمركية:** في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تنويع تشكيلتها، من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية.

* **نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء:** عمدت الحكومة الجزائرية على فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، فمن خلال استنادها على مجموعة من الرسوم التنفيذية، قامت هذه الحكومة بالرقابة على التجارة الخارجية أين كان الهدف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات؛
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

رغم هذه الإجراءات الحمائية إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض و العجز، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و 1964، فقد عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، و حسب الإحصائيين سبب هذا العجز يعود إلى الانخفاض الذي عرفته قيمة الصادرات التي تدنت إلى 3145 مليون دج، بعد أن كانت قيمتها سنتي 1963 و 1964 على التوالي 3748 و 3588 مليون دج. كما أن أكبر عجز خلال هذه المرحلة سجل في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج. عاد السبب في هذا العجز أساسا إلى الزيادة في قيمة الواردات بشكل ملموس، خاصة من سلع التجهيز و المنتجات النصف المصنعة التي كانت موجهة لتلبية حاجات البلاد، من جهة أخرى عرفت صادرات المواد الغذائية انخفاضا ابتداء من 1965 سنة بسبب تأميم الأراضي الزراعية، بالمقابل عرفت صادرات المحروقات ازدهارا خلال نفس الفترة.

### 2.2.1. المرحلة الثانية: احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970- 1989)

كما أسلفنا الذكر جاء المخطط الرباعي الأول لتعزيز الاستقلال الاقتصادي و جعل التصنيع من أهم العوامل المساهمة في التنمية الاقتصادية، كل هذا أفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، بحيث ابتداءا من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات، نصت على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية (كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه)، كما كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.

### 3.2.1. المرحلة الثالثة: تحرير التجارة الخارجية: إبتداءا من 1986

بعد الأزمة البترولية التي عرفتها الأسواق العالمية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول؛ و تدهور قيمة الدولار الأمريكي؛ و أيضا زيادة عبء المديونية الخارجية؛ و كذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، بحيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي، لذلك مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية ما بعد سنة 1986 بفترتين:

#### 1.3.2.1. فترة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994

إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في فبراير 1991، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة. فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراء الغير مدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد، عمدت هذه الأخيرة إلى ضبط و تنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، بحيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني[17].

من أهم النتائج التي ميزت مرحلة العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية (1991 -1993)، هو انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، بحيث بلغت المديونية 28,38 مليار$ سنة 1990، وانخفضت إلى 27.88 مليار$ عام 1991، ثم انخفضت إلى 26.68 مليار$ ،إلى أن بلغت 25,72 مليار $ عام 1993 [18].

**2.3.2.1. مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994**

لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها، ونظرا لارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار$ عام1994 .[19]، اضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام اتفاق (STANDBY) مع صندوق النقد الدولي (FMI) الذي احتوى على برنامجين؛ يتعلق الأول بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي (94 -1995) الذي ساعدت على استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، أما البرنامج الثاني فقد تعلق بالتعديل الهيكلي (1995 -1998) الذي مهد الطريق للجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي. تضمن هذا الاتفاق شرط تحرير التجارة الخارجية[20]، و من أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار كان: تحرير الأسعار؛ تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير؛ و تخفيض قيمة العملة الوطنية. في إطار تحقيق هذا الشرط صدرت أيضا التعليمة الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994، التي ألغت التعليمة السابقة رقم 625. سمحت هذه التعليمة القيام باستيراد البضائع دون أي قيود إدارية أو كمية، بحيث تم تحرير جميع عمليات الاستيراد باستثناء مجموعة من السلع الحيوية، التي كانت تخضع مؤقتا لمعايير مهنية. في هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون$ من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات، بحيث كان ذلك ابتداء من 01 يناير 1995، كما تم إلغاء القيود المفوضة على الصرف، وتخفيض التعريفة الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997، ثم إلغاء تراخيص الاستيراد و التصدير و إبقائها فقط على بعض المعاملات التجارية.

مما سبق يمكننا القول أن التجاوزات و الأخطاء التي ارتكبت في التجارة الخارجية الجزائرية، مثل تدعيم الأسعار بقيت مرتفعة خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي و الإنتاج الوطني الذي عرف تدهورا، و عدم استغلال الموارد الطاقوية بأكمل وجه، كان السبب في الارتفاع الذي عرفته فاتورة الواردات خاصة تلك المتعلقة بالمواد الغذائية الموجهة لتلبية رغبات مواطنيها، لذلك عمدت الجزائر في هذا السياق، إلى اتخاذ سياسات صارمة من أجل معالجة هذا الخلل باعتماد سياسة التحرير.

**2. وصف الإطار التطبيقي**

كما جرت العادة فإن قياس درجة الانفتاح التجاري يكون من خلال قياس نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، و عليه فإن الاقتصاد يكون مفتوحا إذا كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة و يكون أقل انفتاحا إذا كانت هذه النسبة منخفضة.

يعتبر الاقتصاد الجزائري منفتحا مقارنة مع معدلات انفتاح بعض الدول النامية، بحيث يقول بعض الاقتصاديين في هذا المجال أن " أي دولة تصل فيها نسبة وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20% تعتبر دولة منفتحة اقتصاديا، كذلك إذا وصلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40% فإن الدولة تعتبر منفتحة". المعطيات الموضحة في الجدول (01) تعرض لنا أهم الإحصائيات التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بين 1990 و 2016:

**الجدول(01): تجارة الجزائر الخارجية 1990-2016 * بتصرف***

| السنة | الصادرات 1 | الواردات 2 | التجارة الخارجية 3 | الناتج الداخلي الخام 4 | الصادرات /الإنتاج % 4/1 | الواردات /الإنتاج % 4/2 | التجارة الخارجية %4/3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 114392 | 87018 | 201410 | 554388 | 20.63 | 15.69 | 36.32 |
| **1995** | 488924 | 481394 | 970318 | 2004990 | 24.38 | 24.00 | 48.38 |
| **2000** | 1657217 | 690426 | 2347643 | 4123513,9 | 40.18 | 16.74 | 56.93 |
| **2005** | 3421548 | 1493645 | 4915193 | 7561984,3 | 45.24 | 19.75 | 65.00 |
| **2010** | 4244746 | 3011807 | 7256553 | 12049493 | 35.22 | 25.00 | 60.22 |
| **2011** | 5374131 | 3442502 | 8816633 | 14 526 608,3 | 37.00 | 23.69 | 60.69 |
| **2012** | 5687369 | 3907072 | 9594441 | 16 115 429,5 | 35.29 | 24.24 | 59.53 |
| **2013** | 5217100 | 4368548 | 9585648 | 16 569 270,8 | 31.48 | 26.36 | 57.85 |
| **2016** | 5513798 | 69689828 | 75203626 | 1897723349 | 21.001 | 35.270 | 39.62 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء ONS **الوحدة: مليون دينار**

## 1.2. وصف مؤشر الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

### 1.1.2 مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي و يعبر أيضاً عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، من خلال إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي، و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$D=\frac{X_t+M_t}{Y_t}$$

بحيث $X_t$: قيمة الصادرات في السنة t

$M_t$: قيمة الواردات في السنة t

$Y_t$: الناتج المحلي الإجمالي في السنة t

يترجم ارتفاع درجة الانفتاح على التجارة الخارجية الدور الكبير الذي تلعبه المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، من خلال ملاحظتنا للجدول (01) نجد أن متوسط درجة الانفتاح على طول فترة الدراسة قد بلغ 53.84% الأمر الذي يعني أن الجزائر بلد منفتح تجاريا و أن المبادلات الخارجية من السلع و الخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق هذه النسبة في النشاط الاقتصادي الوطني بمعنى آخر أن أزيد من 54% من النشاط الاقتصادي الوطني خلال هذه الفترة يتعلق بالتجارة الخارجية و بالتالي فإن الاضطرابات الخارجية سواء تعلق بالطلب الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية أو ما تعلق بالعرض الأجنبي للسلع المستوردة تؤدي إلى إحداث اضطرابات تمس جزءا مهما من النشاط الاقتصادي الوطني يتجاوز تأثيرها الميدان الاقتصادي إلى الميادين الاجتماعية و السياسية.

### 2.1.2 مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت 15.69 % سنة 1990 و هي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، ارتفعت إلى 24% سنة 1995 لتسجل بعد ذلك انخفاض سنة 2000 بحيث بلغت النسبة خلال هذه السنة 16.74%، لتعود إلى الارتفاع سنة 2005 بـــ 19.75% ثم 35.27 % سنة 2016.

على هذا الأساس يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات، له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 23.41% مما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

### 3.1.2.مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية.

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 32.26%، مما يعني أنه حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام مصدره الانفاق الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته و تنكمش بتراجعه.

لقد تطورت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرية الأولى من 1990-2000 بحيث قاربت قيمة الصادرات ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أين بلغت نسبة إسهامها 28%، كما شهدت خلال الفترة 2001-2010 تذبذبا نسبيا أين بلغت سنة 2005 اعلى نسبة خلال طول فترة الدراسة بنسبة 45.25%، و ذلك بسبب تحسن إيرادات الصادرات ، ثم بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول خاصة خلال 2014 -2016. إن تباين هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها معتدلا و متقاربا نوعا ما، يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده قطاع المحروقات آن ذاك، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

### 2.2مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

بالرغم من الارتفاع النسبي في معدّلات النمو إلا أن النمو يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات، فمن خلال الجدول (2) التالي يلاحظ أن النسبة الكبيرة في تكوين الناتج تعود إلى قطاع المحروقات حيث ارتفعت هذه النسبة من 39.2 % سنة 2000 إلى 45.66% و 45.25% سنة 2006 و2008 على التوالي كأعلى نسبة أين بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول خاصة خلال 2014 -2016 بينما تراجعت نسبة القطاع الفلاحي من 8.39 % إلى 7.63% خلال نفس الفترة وإذا كان قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية قد عرفا ارتفاعا نسبيا فإنه وفي المقابل تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة،" بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع".

**الجدول (02) : مساهمة لأهم القطاعات ( في تكوين القيمة المضافة(%)) خلال الفترة 2000-2016**

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 8.39 | 9.75 | 9.22 | 9.81 | 9.44 | 7.69 | 7.54 | 7.57 | 6.58 | 9.34 | 8.4 | 8.1 | 8.8 | 9.82 | 5.4 | 3.0 | 8.7 |
| المحروقات | 39.2 | 34.16 | 32.66 | 35.58 | 37.72 | 44.34 | 45.66 | 43.72 | 45.25 | 31.19 | 34.86 | 36.08 | 34.35 | 29.98 | -0.6 | 0.2 | 7.7 |
| الصناعة | 7.05 | 7.46 | 7.46 | 6.67 | 6.31 | 5.53 | 5.29 | 5.13 | 4.70 | 5.72 | 5.1 | 4.5 | 4.5 | 4.62 | 4.4 | 3.1 | 3.9 |
| الأشغال العمومية | 8.13 | 8.49 | 9.06 | 8.47 | 8.26 | 7.46 | 7.93 | 8.82 | 8.66 | 10.98 | 10.48 | 9.1 | 9.25 | 9.78 | 3.2 | 2.0 | 2.8 |
| الخدمات | 20.44 | 21.81 | 22.20 | 12.17 | 21.19 | 20.08 | 19.82 | 20.52 | 19.14 | 23.56 | 21.56 | 19.70 | 19.89 | 23.10 | 0.6 | 3.1 | 3.4 |

**المصدر**: تم حساب النسب انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

- World data Bank. World Development Indicators (WDI)& Global Development Finance (GDF)/ http://databank.worldbank.org

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة هنا، باختصار شديد، إلى أهمها والمتمثلة في الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص، ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات، وانتهاء بالأزمة المالية-الاقتصادية والسياسية الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا)، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة والرامية إلى النهوض بهذا القطاع.

فبالرغم من بعض التحوّلات في هيكل الناتج إلا أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر برغم من أنه عرف معدلات نمو ضئيلة منذ 2014 ، أضف إلى ذلك أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي لا يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري فهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الإجمالي، يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر( بنسبة تفوق 30%).

بعض استعراض لتطور لبعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري سنحاول في ما يلي فحص و تحليل أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، اعتمادا في ذلك على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية.

### 3.2 إجراءات الدراسة القياسية:

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي القياسي، حيث تم استخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والمتمثلة في أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ستعتمد الدراسة على بعض الدراسات السابقة بالاستعانة ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) *Fully Modified Least Squares* .

أخذت بيانات الدراسة للنموذج على أساس سنوي للفترة (1990-2016) وقد أخذت هذه البيانات البنك الدولي World Bank، وقد تم صياغة النموذج كالآتي:

$$Gdppc = f(Op_i, Cs, Lf, Arl).....(1)$$

حيث أن :

**Gdppc**: معدل الدخل الفردي الحقيقي كمتغير تابع.

أما المتغيرات المستقلة:

**$Op_i$**: هي عبارة مؤشرات الانفتاح التجاري حيث:

**$Op_1$** : هي عبارة عن مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**$Op_2$** : هي عبارة عن مؤشرالواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**$Op_3$** : هي عبارة عن مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

**Cs**: هو عبارة عن مخزون رأس المال المادي.

**Lf** : هو عبارة عن قوة اليد العاملة.

**Arl**: هي عبارة عن الأراضي القابلة للزراعة.

وبتحويل الدالة (1) إلى معادلة رياضية تصبح كالتالي:

$$Gdppc = a_0 (Op)_i^{a1} (Cs)^{a2} (Lf)^{a3} (Arl)^{a4} e_{t1} .....(2)$$

بأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة (2) نحصل على المعادلة (3) وذلك كمايلي:

$$\log (Gdppc) = a_0 + a_1 \log(Op)_i + a_2 \log(Cs) + a_3 \log(Lf) + a4 \log(Arl) + \xi_{ti} .....(3)$$

بحيث:

**$\xi_{ti}$**: تمثل بواقي الدالة

- **نتائج الاختبارات**

**1- نتائج اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج**

يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول (*1st Différence*)، ويبين الجدول (3) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية وكانت النتائج على النحو التالي:

**الجدول(03): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية**

| المتغيرات | ADF | | PP | | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|
| | (المستوى) | (الفرق الأول) | (المستوى) | (الفرق الأول) | |
| Log Gdppc | -0.48801<br>(0.8806) | *-2.956378<br>(0.0504) | -0.301001<br>(0.9140) | *-3.022669<br>(0.0437) | **I(1)** |
| Log $Op_1$ | -1.42737<br>(0.5566) | -5.281709<br>(0.0001) | -1.483741<br>(0.5288) | -5.282356<br>(0.0001) | **I(1)** |
| Log $Op_2$ | -2.830337<br>(0.0653) | -5.761745<br>(0.0000) | -2.949476<br>(0.0608) | -5.160608<br>(0.0002) | **I(1)** |
| Log $Op_3$ | -1.8569<br>(0.3477) | -5.256316<br>(0.0002) | -1.8139<br>(0.3672) | -5.2632<br>(0.0002) | **I(1)** |
| Log Cs | -1.016276<br>(0.7349) | -3.2230*<br>(0.0281) | -0.780117<br>(0.8112) | *-3.3866*<br>(0.0193) | **I(1)** |
| Log Lf | 0.5984<br>(0.9875) | -5.8693<br>(0.0000) | 1.6132<br>(0.9992) | -6.3452<br>(0.0000) | **I(1)** |
| Log Arl | -1.5983<br>(0.4718) | -5.5343<br>(0.0001) | -1.5840<br>(0.4789) | -5.3529<br>(0.0001) | **I(1)** |

*،** تشير إلى مستوى معنوية **5%،1% على التوالي** حسب قيم **(adj. t-statistic)** الجدولية ل**(Mackinnon(1996))** ،الأرقام بين الأقواس هي عبارة عن احتمالات، تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج Eviews8

يتضح لنا من الجدول (03) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة، حيث أنه لايمكن رفض الفرضية العدمية القائلة على أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدوي، مما يعني أنها غير ساكنة، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

- عند اختبارADF وفق النموذج الأول ، فإن كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5%، في حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها، عند مستوى معنوية 5 %، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- أما حسب إختبار PP فقد حصلنا على نفس النتائج، فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية5%.

## 2- طريقة جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test

بناء على اختبارات *(ADF)* كما هو موضح في السابق أثبتت أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة و تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل كما دلت الاختبارات على وجود سكون بين متغيرات النماذج القياسية وبالتالي إمكانية وجود علاقات تكامل متزامن سنقوم في هذه المرحلة بإيجاد عدد العلاقات الموجودة بين المتغيرات وذلك بحساب رتبة المصفوفة حسب اختبار *Johansen*، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

**الجدول(04): نتائج اختبار التكامل المشترك *Johansen***

| رتبة المصفوفة | $\lambda_{TRACE}$ | القيمة الحرجة عند مستوى5% |
|---|---|---|
| r = 0 | 212.1744 | 125.6154 |
| r = 1 | 139.4626 | 95.75366 |
| r = 2 | 83.71572 | 69.81889 |
| r = 3 | 47.55359 | 47.85613 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *Eviews8*

وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير الدوال الثلاث باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*) .

**الجدول(05): نتائج تقدير الدوال ( المتغير التابع Log Gdppc )**

| | الدالة –1– | | الدالة –2– | | الدالة–3– | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المعلمات | أدنى مستوى معنوية | المعلمات | أدنى مستوى معنوية | المعلمات | أدنى مستوى معنوية |
| Log $Op_1$ | -1.868290 | 0.0555 | - | | - | |
| Log $Op_2$ | - | | 0.897345 | 0.8486 | - | |
| Log $Op_3$ | - | | - | | -2.905590 | 0.0002 |
| Log Cs | -0.88180 | 0.0000 | -1.016125 | 0.0000 | -0.90364 | 0.0000 |
| Log Lf | 0.312344 | 0.0000 | 0.283975 | 0.0000 | 0.321856 | 0.0000 |
| Log Arl | -2.343744 | 0.0000 | -2.275923 | 0.0000 | -2.374649 | 0.0000 |
| C | 10553.04 | 0.0000 | 10792.37 | 0.0000 | 10685.45 | 0.0000 |
| $R^2= 0.91$ ; $Ajd\ R^2= 0.90$ | | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *Eviews8*

- **مناقشة النتائج**

تشير قيمة معامل التحديد $R^2$ =91% إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة، كما يظهر من النتائج أن معلمات النماذج المقدرة تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما يتبين لنا أن كلا من مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر درجة الانفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى معدل الدخل الحقيقي الفردي، وهي ذات دلالة إحصائية عند5%، وإشارتها سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي وقيمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري ب1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الحقيقي الفردي ب 1.8683%، 2.9055% على التوالي غير أن نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي هي ذو إشارة موجبة ولكنها غير مرنة (0.8973%) وغير معنوية وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ودراسة كل من *Romer*,1990 و(*Esfahani*,1991) اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي ويمكن تعليل ذلك بأن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية، فهي تلعب دورا مهما في تحديد مستويات الناتج والدخل الوطني كما أن الواقع الحالي للتصدير في الجزائر من مختلف السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات متواضع للغاية ومرد ذلك أن القطاع الإنتاجي ظل خلال فترة طويلة يجابي التوجه نحو السوق المحلي أكثر منه التوجه نحو السوق الخارجي وبالتالي فإن معظم الدخل الآتي من الصادرات يستخدم في تلبية الحاجات الداخلية الاستهلاكية عوض استخدامه في استيراد السلع التكنولوجية الحديثة وكذا استخدامه في العمليات الانتاجية والتنموية التي تهدف إلى دفع عجلة الانتاج الوطني ودخول الأسواق العالمية ومنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

كما أن نتائج الدراسة تبين أن مخزون رأس المال المادي هو مرن بالنسبة إلى معدل الدخل الفردي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، كما أن معلمته هي ذو إشارة سالبة هذا يدل أنه كلما ارتفع مخزون رأس المال ب 1% أدى إلى انخفاض الناتج الفردي الحقيقي بما لا يقل عن 0.882% والسبب في ذلك يعود إلى انعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرا فق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية علما أن

تمويل هذا الانفاق يعتمد بصورة متزايدة على ايرادات النفط مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتماً إلى انخفاض معدل النمو العام للاقتصاد.

أما بالنسبة لتراكم رأس المال البشري الممثل بقوة اليد العاملة فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة ومعدل الدخل الحقيقي الفردي، حيث أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن 0.283%، ولعل ذلك يعود للبرامج التي قامت بها السلطات العمومية من أجل محاولة لوضع حدّ لتفاقم مشكلة البطالة، ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، فقد أنشأت السلطات الجزائرية أجهزة جديدة ومتنوعة لمواجهة الشباب مهنيا، غير أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة قد جاءت معلمتها سالبة ومرنة وذات دلالة إحصائية عند 5% فهي تدل على العلاقة العكسية بين هاته النسبة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر مقارنا إياه بما تشهده دول الجوار والدول العربية حيث أن الفلاحة تعاني اختلالا واضحا سواء فيما تعلق بحساسية وهشاشة التوازن البيئي ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية أو القابلة للسقي، فبينما تسعى عدة دول إلى شراء أراضٍ خارج بلدانها واستغلالها لضمان أمنها الغذائي، فإن الوضع في الجزائر يسير نحو تناقص العقار الفلاحي الذي لا يمثل سوى 0.24 هكتار لكل نسمة بسبب تزايد المشاريع العمرانية، فلا تزيد تغطية الحاجيات الوطنية من الإنتاج الفلاحي عن 30% ناهيك عن التبعية الغذائية للخارج ويعود ذلك إلى غياب رؤية واضحة لكيفية تنمية وتطوير الفلاحة الجزائرية رغم الموارد التي تتوفر عليها البلاد.

**خاتمة:**

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية يعني أن نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها مما ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج و التوزيع و الاستثمار... من بين الأسباب الرئيسية الأخرى وراء تواضع حجم الصادرات الصناعية الجزائرية هو انتهاج سياسة ما يعرف بإحلال الواردات أو بدائل الواردات، التي امتازت بحوافز صناعية و تجارية تمييزية لصالح الإنتاج المحلي و ضد التجارة الخارجية. في واقع الأمر إن لهذه السياسة هدف مزدوج يتمثل في القضاء على عجز ميزان المدفوعات من جهة، و تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

كما قامت سياسة إحلال الواردات بإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة الإنتاجية تارة و الصناعات الخفيفة الاستهلاكية تارة أخرى، الأمر الذي ألزم على الدولة استيراد كل من رأس المال و التكنولوجيا من الخارج لإمكانية تطبيق هذه السياسة، مما ترتب عنه تقوية التبعية للخارج، التي تمثلت في الاقتراض الخارجي و السيطرة على الاقتصاد المحلي، و زيادة العجز في ميزان المدفوعات عوض معالجته كما كان متوقع. على هذا الأساس إن إصلاح هذه الاختلالات يتطلب أولا استحداث سياسة بديلة لإحلال الواردات، تقوم على وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، لتكون دافعا للنمو الاقتصادي، بحيث يتم ذلك عن طريق تشجيع و إقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها الجزائر بميزات نسبية و تنافسية لاختراق الأسواق الدولية، التي تعبد الطريق نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفي ضوء هذه النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة ،نضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية:

-يجب تنويع ايرادات الصادرات خارج المحروقات ،ولن يكون ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الانتاجي ؛

-عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات ،من خلال زيادة الدعم القطاع الزراعي والصناعي ؛

-تشجيع خلق المؤسسات المصغرة و المؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة ؛

-تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة ،والتي تمثل رهانا حقيقيا امام الجزائر.

**الهوامش و المراجع:**

1- السواعي، خالد محمد. 2006. التجارة و التنمية. عمان: الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، ص.38.

2- العصار، رشاد، و آخرون.2000 . التجارة الخارجية. عمان: الطبعة الأولى. دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة. ص.12.

3- عبدالرحمن، زكي إبراهيم.، (بدون تاريخ نشر) ، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية. اسكندرية: دار الجامعات المصرية. ص.7.

4- Dodaro. S,1991, Comparative Advantage, Trade and Growth, World Development Vol. 19, No 9.

5- Dodaro.S,1993, Export and Growth: A Reconsideration of Causality, The Journal of Developing Areas, Macomb Illinois, P 227-244.

6- Kavoussi R M,1984, Export Expansion and Economic Growth, Journal of Development Economic, Vol. 14, P 241-250.

7-Emery.R,1967, Journal of Development Economic, Vol. 2, No. 1.

8- Behzad Yaghmaian, 1995,Export and Economic Growth in Africa: a Note of the Causality Question, Review of Radical Political Economics, Cambridge –Mass,Vol.27(3), P 72-85.

9- Serlitis.A, 1992,Export Growth and Canadian Economic Development, Journal of Development Economics, Amsterdam, Vol.38, P133-145.

10- Bahmani – Oskooee,1992, Export, Growth and Causality in LDCs: A Re-examination, Journal of Development Economics, Amsterdam, Vol.36, P405-415.

11-Michaely.M,1977,Exports and Growth: An Empirical Investigation, Journal of Development Economics,Vol.1(4), P49-53.

12- Jlidi Nabil,1996, Les Exportations, Les Importations et La Croissance Economique, Mémoire présenté à la Faculté des Etudes Supérieures, Faculté des Arts et Des Sciences ,Université de Montréal, P18-19.

13- Balassa.B, 1978, Export and Economics Growth: Further evidence , Journal of Development Economics, Vol. 5, No. 2, P181-189.

14- Maâref Moussa, 1991,Evaluation des Effets des Exportations et de la Taille du Gouvernement sur la Croissance Economique, Mémoire présenté à la Faculté des Etudes Supérieures , Faculté des Arts et Des Sciences ,Université de Montréal, P20-21.

15- Maâref Moussa, Evaluation des Effets des Exportations et de la Taille du Gouvernement sur la Croissance Economique, op cit, P24.

16- تومي صالح، و شقبقب عيسى .2006. «النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)» جامعة ورقلة: مجلة الباحث، العدد4. ديسمبر. ص.31.

17- Deboub, Youcef., 1995. *Le nouveau mécanisme économique en Algerie*, Alger : OPU, P.66.

18- La banque d'Algérie ., 2000. «Media Bank. » Le journal interne de la banque d'Algérie, N° 46, fev/mars,. P.8.

19- La banque d'Algérie , 2000, op cit, P.8.

20- Benissad Hocine., 1999 «L'ajustement structurel : L'expérience du Maghreb.» Alger : Office des Publications Universitaires, 4ème édition, PP.63-73.

21- World data Bank. World Development Indicators (WDI)& Global Development Finance (GDF)/ http://databank.worldbank.org